



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التطورات النقدية

الربع الثالث
2020

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
تشرين الثاني 2020

©تشرين الثاني، 2020.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2020. تقرير التطورات النقدية، الربع الثالث 2020، تشرين الثاني.
رام الله-فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2409920 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

الملخص التنفيذي

يمكن تلخيص أبرز التطورات التي شهدتها السيولة المحلية في الربع الثالث من العام 2020 مقارنة مع الربع السابق من العام نفسه بما يلي:

- ارتفاع السيولة المحلية بنسبة 3.1%، لتبلغ 13,197.9 مليون دولار.
- ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بنحو 2.0%، لتصل إلى 5,297.4 مليون دولار، إضافة إلى نمو صافي الموجودات المحلية بنسبة 3.4%، لتبلغ 9,923.6 مليون دولار.
- تراجع نسبة السيولة القانونية للمصارف إلى 41.4% مقارنة مع 42.4% في الربع السابق.
- تراجع قيمة النقود الاحتياطية بنسبة 2.9% لتبلغ 1,598.4 مليون دولار.
- تراجع الاحتياطيات الرسمية لسلطة النقد بنسبة 10.5% لتصل 624.6 مليون دولار.
- ارتفاع قيمة النقد المتداول المقدر في فلسطين بنحو 2.2% ليلبلغ 4,484.5 مليون دولار، وارتفع عرض النقد (M2) المقدر بنسبة 2.9% ليلبلغ حوالي 17.7 مليار دولار.

المحتويات

iii	الملخص التنفيذي
iii	الملخص التنفيذي
1	المفاهيم والمصطلحات
2	أولاً: السيولة المحلية
4	ثانياً: النقود الاحتياطية
4	ثالثاً: الاحتياطيات الرسمية (الأجنبية) لسلطة النقد
5	رابعاً: السيولة القانونية للمصارف
5	خامساً: هيكل أسعار الفائدة على الودائع والقروض
6	سادساً: تطورات عرض النقد (M2) في فلسطين
8	الملاحق
8	ملحق رقم (1): تقدير النقد المتداول وعرض النقد (M2) في فلسطين
9	ملحق رقم (2): مسح البنك المركزي (سلطة النقد)
10	جدول رقم (3): مسح المصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع الأخرى)
11	جدول رقم (4): مسح البنك المركزي والمصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع)

المفاهيم والمصطلحات

السيولة المحلية: عبارة عن عرض النقد بمعناه الواسع (M2)¹. ويتم احتساب السيولة المحلية بطريقتين:

1. حسب العوامل المؤثرة، وتتكون مما يأتي:

- صافي الأصول المحلية: تشمل صافي مستحقات الجهاز المصرفي (البنك المركزي والمصارف) على الحكومة المركزية (قروض ممنوحة للحكومة مطروحاً منها الودائع الحكومية)، والمستحقات على القطاعات الاقتصادية المحلية (قروض، سندات، أسهم) باستثناء الحكومة المركزية.
- صافي الأصول الأجنبية: تشمل كافة الأرصدة والاستثمارات الأجنبية والنقد في الصندوق للجهاز المصرفي التي تدخل في تعريف النقد بمعناه الواسع مطروحاً منها ودائع واستثمارات غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي.
- صافي البنود الأخرى: تشمل كافة الموجودات الأخرى مطروحاً منها كافة الخصوم الأخرى، التي لم يتم احتسابها في البندين السابقين.

2. حسب المكونات، وتتكون من: النقد المتداول، والودائع غير المصرفية لدى المصارف (تشمل الودائع الجارية، وودائع التوفير، والآجلة التي يطلق عليها شبه النقد) باستثناء ودائع الحكومة المركزية. وفي الحالة الفلسطينية ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، وعدم وجود تقدير حقيقي لكمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالاستناد إلى كمية النقد المصدر؛ فقد اقتصر مفهوم السيولة المحلية على الودائع غير المصرفية فقط.

النقود الاحتياطية: تشمل كافة أرصدة المصارف لدى البنك المركزي، سواء كانت احتياطيات إلزامية أو اختيارية.

القاعدة النقدية: تشمل النقد المتداول، وكافة ودائع المصارف والشركات المالية لدى السلطة النقدية.

الاحتياطيات الرسمية: تشمل الموجودات الخارجية للبنوك المركزية بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والتي تستخدم في تسوية المعاملات الدولية، وذلك استناداً إلى التعريف الصادر عن صندوق النقد الدولي.

السيولة القانونية: تقتضي تعليمات سلطة النقد بأن لا تقل نسبة السيولة القانونية للمصارف عن 25%، وتنقسم مكونات هذه النسبة إلى جزأين رئيسيين:

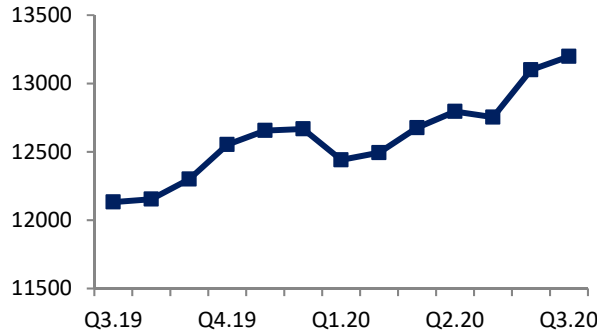
- **البسط:** يشمل الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف، وتتألف من: النقد في الصندوق، والأرصدة التي تستحق خلال شهر بخلاف الاحتياطي الإلزامي، وسندات الخزينة التي تستحق خلال فترة أقل من سنة، وسندات أخرى تستحق خلال فترة أقل من سنة، والائتمانات التي تستحق خلال شهر بخلاف الجاري مدين.
- **المقام:** يشمل الالتزامات السائلة، وتتألف من: الودائع الجارية وودائع التوفير، وودائع الجمهور الآجلة التي تستحق خلال شهر، وودائع المصارف وسلطة النقد التي تستحق خلال شهر، وإجمالي السقوف غير المستغلة للائتمانات المباشرة القائمة، والالتزامات نظامية متوقع تحققها خلال شهر. ويستثنى منها التأمينات النقدية المحجوزة والمبالغ مقيدة السحب حتى وإن حان موعد استحقاقها.

¹ في الحالة الفلسطينية ونظراً لعدم وجود عملة وطنية، وبالتالي عدم معرفة كمية النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي إلا من خلال التقدير كما هو وارد في هذه النشرة، فقد اقتصر مفهوم السيولة المحلية على الودائع غير المصرفية فقط.

التطورات النقدية

أولاً: السيولة المحلية²

شكل 1: السيولة المحلية (مليون دولار)



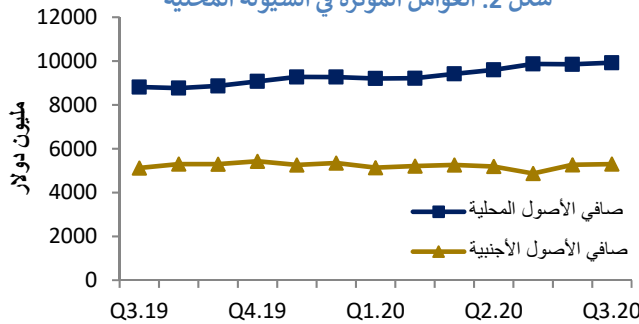
استمرت مستويات السيولة المحلية بالارتفاع خلال الربع الثالث من العام 2020، حيث نمت بنحو 3.1% مقارنة بنسبة 2.8% في الربع الثاني من نفس العام. ويعكس هذا الارتفاع بدرجة أساسية النمو المسجل في كل من صافي الائتمان المحلي بنسبة 3.4%، ونمو صافي الموجودات الأجنبية بنسبة 2.1% خلال الفترة ذاتها، لتبلغ قيمة السيولة المحلية حوالي 13.2 مليار دولار. وتعزى هذه

التغيرات إلى التطورات التي طرأت على كل من العوامل المؤثرة في السيولة وكذلك في مكوناتها، وذلك على النحو التالي:

1. العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

- استمر الأثر الإيجابي لصافي الأصول المحلية (صافي الائتمان المحلي) على مجمل العوامل المؤثرة في مستويات السيولة المحلية خلال الربع الثالث من العام 2020، حيث مارس هذا المكون أثراً توسعياً على معدل نمو السيولة المحلية بواقع 3.4% مقارنة بنحو 4.3% في الربع السابق من العام نفسه، لتصل إلى 9,923.6 مليون دولار. وجاء هذا النمو كنتيجة أساسية للنمو الملحوظ في صافي المستحقات على الحكومة، حيث ارتفع الائتمان الموجه للحكومة

شكل 2: العوامل المؤثرة في السيولة المحلية



بنسبة 15.3%، لتصل المستحقات على الحكومة إلى نحو 2,053.8 مليون دولار، جراء ارتفاع قيمة القروض الممنوحة من قبل المصارف إلى الحكومة للتخفيف من تداعيات الأزمة الصحية وأزمة المقاصة. في المقابل، تراجعت ودائع الحكومة بنسبة 18.3% في الفترة ذاتها، كما نمت

المستحقات على السلطات المحلية بنسبة 10.8% لتصل إلى 19.0 مليون دولار خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق من العام الحالي. ومن جهة أخرى، ساهمت التراجعات في المستحقات على القطاعات الأخرى على تثبيط

² بيانات أولية قابلة للتعديل.

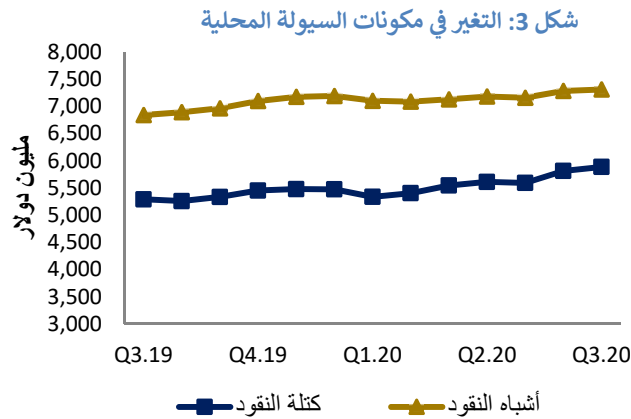
النمو في صافي الأصول المحلية، إذ تراجعت المستحقات على كل من القطاع الخاص بنسبة 0.2%، لتبلغ 8,108.5 مليون دولار، وقطاع الشركات المالية الأخرى بنسبة 2.1% إلى 57.8 مليون دولار. إضافة لذلك تراجع صافي الائتمان الموجه للشركات العامة غير المالية بنسبة 7.7% لتبلغ 7.6 مليون دولار.

- استمر النمو في صافي الموجودات الأجنبية والأثر الإيجابي له على السيولة المحلية خلال الربع الثالث من العام 2020 وبنسبة 2.1% مقارنة بنمو بلغ 1.1% خلال الربع السابق، لتبلغ 5,297.4 مليون دولار. يشار إلى أن هذا الارتفاع الملحوظ في صافي الموجودات الأجنبية جاء متأثراً بنمو الائتمان الممنوح لغير المقيمين إلى حوالي 094.8,6 مليون دولار، مقابل ارتفاع طفيف في ودائع غير المقيمين بنسبة 0.5% لتصل إلى 797.4 مليون دولار.
- تراجع الأسهم والحقوق الأخرى في نهاية الربع الثالث من العام 2020 بنسبة 1.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,992.9 مليون دولار.

- أما صافي البنود الأخرى ممثلة بجميع البنود في ميزانية سلطة النقد والميزانية المجمعة للمصارف والتي لم يتم تناولها ضمن البنود المتعلقة بالأصول والخصوم الأجنبية والائتمان المحلي والأسهم والحقوق الأخرى، فقد مارست أثراً توسعياً على السيولة المحلية، بنحو 29.8 مليون دولار مقارنة مع أثر انكماش بنحو 32.0 مليون دولار في الربع السابق.

2. مكونات السيولة المحلية

تشير البيانات المتعلقة بتحليل السيولة المحلية حسب مكوناتها في نهاية الربع الثالث من العام 2020 إلى تراجع الأهمية النسبية لكتلة أشباه النقود بأقل من نقطة مئوية، لتبلغ أهميتها النسبية 55.4% من إجمالي السيولة المحلية مقابل ارتفاع الأهمية النسبية



لكتلة النقود إلى 44.6%، وذلك نتيجة لضخ المزيد من السيولة في السوق من خلال تعليمات سلطة النقد خلال فترة الطوارئ، وبما يشمل تأجيل أقساط القروض لمدة أربعة شهور.

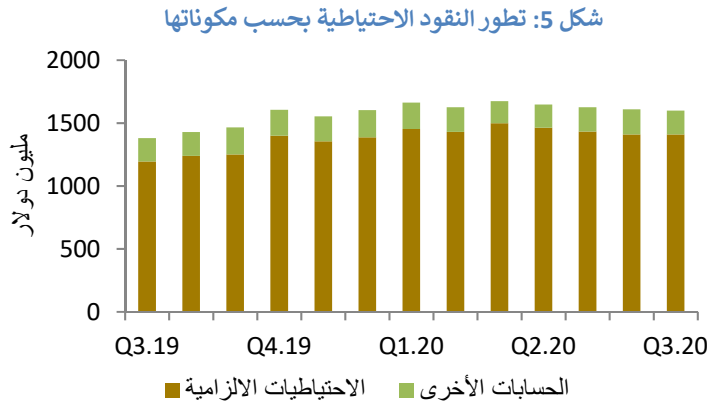
وقد بلغ حجم الودائع التي تقع ضمن مفهوم السيولة نحو 13.2 مليار دولار نهاية الربع الثالث من العام، مقابل 12.8 مليار دولار في الربع الثاني من نفس العام، حيث شهدت مكونات السيولة المحلية ممثلة بكل من النقود وأشباه النقود التغيرات التالية في الربع الثالث من العام:

(1) سجلت كتلة النقود نمواً بنحو 4.9% خلال الربع الثالث من العام، مقارنة بنمو بلغ 5.2% في الربع السابق، أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2019 فقد سجلت نمواً بنسبة 11.2%، لتبلغ 5,886.7 مليون دولار.

(2) سجلت كتلة أشباه النقود (الودائع الأخرى) ارتفاعاً أيضاً بنسبة 1.8% مقارنة مع الربع السابق، وبنحو 6.9% عن مستواها في الربع المناظر من العام 2019، لتبلغ 7,311.2 مليون دولار.

ثانياً: النقود الاحتياطية

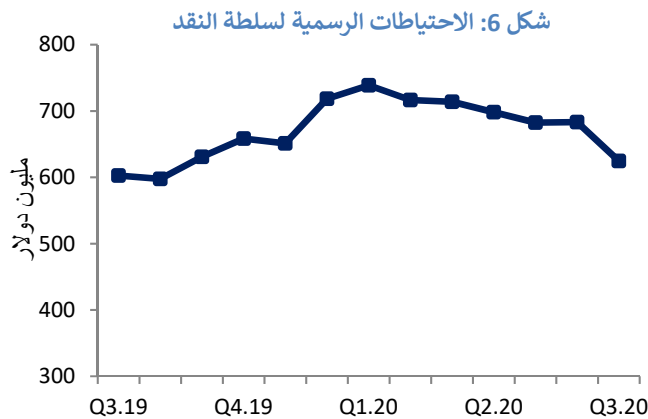
استمر تراجع النقود الاحتياطية³ خلال الربع الثالث من العام 2020، وذلك للربع الثاني على التوالي، متراجعة بنسبة 2.9%، مقارنة مع تراجع بنحو 0.9% في الربع الثاني من العام، لتبلغ 1,598.4 مليون دولار. وجاء هذا التراجع بدرجة أساسية نتيجة لتراجع الاحتياطيات الإلزامية بنسبة 3.6%



للتخفيض إلى 1,409.7 مليون دولار، مقابل نمو في الحسابات الأخرى بنسبة 2.5% لتبلغ 188.7 مليون دولار خلال فترة المقارنة نفسها. أما مقارنة بقيمتها قبل عام فقد سجلت النقود الاحتياطية نمواً بنسبة 15.8%، متأثرة بنمو كل من الاحتياطيات الإلزامية بنحو 18.0%، والحسابات الأخرى بنسبة 1.4%.

ثالثاً: الاحتياطيات الرسمية (الأجنبية) لسلطة النقد

استمر التراجع في رصيد الاحتياطيات الرسمية لسلطة النقد خلال الربع الثالث من العام 2020، حيث سجل انكماشاً بنسبة



10.5% مقارنة بالربع السابق مقارنة مع تراجع بلغ 5.5% في الربع الثاني من نفس العام لتتخفيض قيمتها 624.6 مليون دولار. وقد جاء هذا التراجع مدفوعاً بدرجة أساسية بتراجع احتياطيات العملة الأجنبية بنسبة 12.5% إلى نحو 515.1 مليون دولار، مقابل نمو طفيف للاحتياطيات الأخرى (معظمها سندات خارج فلسطين) بنسبة 0.3% لتبلغ 109.5 مليون دولار.

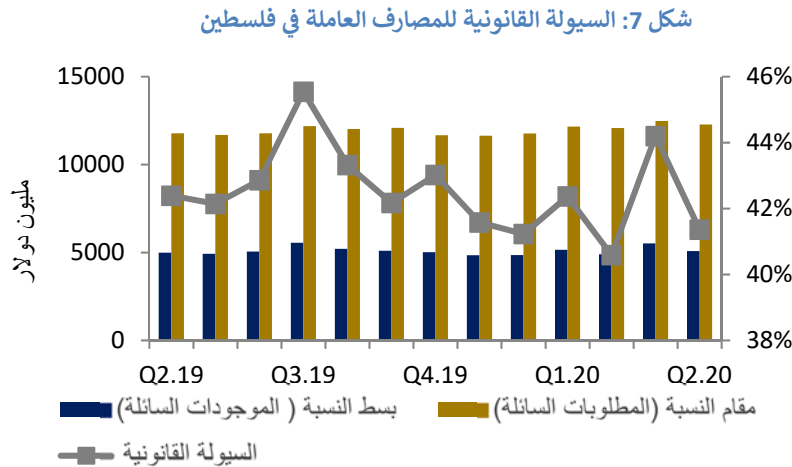
³ تمثل وداائع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى لدى سلطة النقد.

كما تظهر البيانات، نمو هذه الاحتياطات بنسبة 3.6% مقارنة بالربع المناظر من العام 2019. وفي نفس السياق، تراجع نسبة الاحتياطات الرسمية من التزامات النقود بمعناها الواسع (M2) بنحو 3.5% مقارنة مع 4.1% في الربع السابق.

رابعاً- السيولة القانونية للمصارف

تراجعت نسبة السيولة القانونية في الربع الثالث من العام 2020 بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 41.4% مقارنة مع 42.4% في الربع الثاني من العام.

وجاء هذا التراجع كنتيجة لتراجع الموجودات السائلة (بسط النسبة) بنسبة 1.4%، لتصل على حوالي 5,515.6 مليون دولار، مقابل نمو المطلوبات السائلة (مقام النسبة) بنسبة 1.0%، لتبلغ 12,277.0 مليون دولار خلال الفترة ذاتها. كما تراجعت السيولة القانونية بنحو نقطة مئوية واحدة

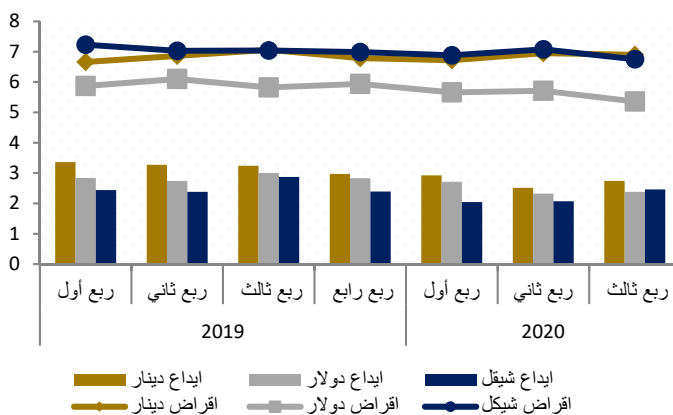


أيضاً بالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2019. وتعتبر نسبة السيولة القانونية للمصارف أعلى من الحد الأدنى للسيولة القانونية بحسب تعليمات سلطة النقد (25%).

خامساً- هيكل أسعار الفائدة على الودائع والقروض

يشير تحليل البيانات للربع الثالث 2020 إلى تراجع متوسط أسعار الفائدة على كافة العملات مقارنة بالربع السابق، حيث بلغ

شكل 8: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملات المختلفة، 2019-2020



متوسط سعر الفائدة على القروض بعملة الدولار حوالي 5.36% مقارنة بنحو 5.71% في الربع السابق، كما بلغ متوسط الفائدة على القروض بالدينار الاردني 6.90% مقارنة مع 6.95%، أما على الشيكال الاسرائيلي فبلغ متوسط سعر الفائدة 6.75% مقارنة مع 7.08% خلال الفترة ذاتها.

أما على الجانب الاخر، فقد شهد متوسط أسعار الفائدة على الودائع ميلاً نحو الصعود، لتبلغ

2.38% للدائع بالدولار مقارنة بنحو 2.32% في الربع السابق، و2.74% للدينار مقارنة مع 2.51%، و2.46% للشيكل مقارنة مع 2.07% خلال فترة المقارنة ذاتها. وقد تمخضت هذه التغيرات عن تراجع هامش الفائدة على جميع العملات المتداولة في السوق الفلسطيني، حيث سجل الهامش على عملة الدولار 2.98 نقطة مئوية، و4.16 نقطة مئوية على عملة الدينار، و4.29 نقطة مئوية على عملة الشيكل.

سادساً-تطورات عرض النقد (M2) في فلسطين⁴

في ظل عدم وجود عملة وطنية، ونظراً لصعوبة احتساب قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي بالطرق المباشرة، فقد لجأت الدراسات التي قامت بها سلطة النقد سابقاً لتقدير قيمة النقد المتداول باستخدام بعض النسب الإسترشادية من بعض الدول المجاورة كنسبة النقد المتداول إلى الودائع تحت الطلب في الأردن على سبيل المثال وتطبيقها على فلسطين وذلك لتشابه السلوك المصرفي للأفراد في البلدين، إضافة لتشابه العادات والتقاليد والقيم وتشابه السلوك الاجتماعي والاقتصادي فيما يخص الادخار والانفاق وذلك وفق المنهجية التالية:

1. تقدير قيمة النقد المتداول في الاقتصاد الفلسطيني بالاستناد إلى نسبة النقد المتداول للودائع الجارية في الأردن بكافة العملات خلال أي فترة زمنية. ولأغراض عملية الاحتساب فقط، تم إجراء بعض المعالجة الإحصائية البسيطة، وذلك من خلال طرح قيمة الودائع الجارية بالعملة الأردنية لدى المصارف في فلسطين من بسط هذه النسبة يساوي قيمة النقد المتداول المصرح به من قبل البنك المركزي الأردني مطروحاً منه قيمة الودائع الجارية بالعملة الأردنية لدى المصارف في فلسطين. في حين أن مقام هذه النسبة يساوي قيمة الودائع الجارية المصرح بها من البنك المركزي الأردني مضافاً إليها قيمة الودائع الجارية بالدينار الأردني لدى المصارف في فلسطين، ومن ثم ضرب هذه النسبة بقيمة الودائع الجارية في فلسطين للوصول لتقدير قيمة النقد المتداول.

2. إضافة قيمة النقد المتداول المحسوب أعلاه إلى إجمالي الودائع (الجارية والتوفير ولأجل) في فلسطين بكافة العملات المتداولة (مستثنى منها ودائع الحكومة المركزية وودائع غير المقيمين) لتقدير قيمة عرض النقد (M2) كما هو موضح في الجدول أدناه.

وتطبيق هذه المنهجية على فلسطين تكون نتائج تقدير قيمة النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي وبالتالي عرض النقد (M2) كما في الملحق رقم (1). وبناء على ذلك فقد شهد عرض النقد المقدر خلال الربع الثالث من العام 2020 ارتفاعاً بنحو 2.9% مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، ليبلغ المجموع التراكمي لعرض النقد المقدر في نهاية الربع الثالث 2020 نحو 17.2 مليار

⁴ تم الاستناد إلى منهجية جديدة لتقدير النقد المتداول في فلسطين ابتداءً من الربع الأول 2014 وذلك بخلاف المنهجية المستخدمة في الأعداد السابقة، بناء على توصيات بعض الخبراء الدوليين بهذا الخصوص.

دولار، وذلك على خلفية نمو إجمالي الودائع بنسبة 3.1%، ليصل إلى نحو 13.2 مليار دولار أو ما نسبته 74.6% من عرض النقد (M2)، ونمو النقد المتداول المقدر خارج القطاع المصرفي (Currency in Circulation) بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 4,484.5 مليون دولار أو ما نسبته 25.4% من إجمالي عرض النقد (M2).

ملحق رقم (1): تقدير النقد المتداول وعرض النقد (M2) في فلسطين

النقد المتداول في الأردن (1)	الودائع الجارية في الأردن (2)	النقد الأردني لدى الجهاز المصرفي في فلسطين (3)	النقد المتداول في الاقتصاد الأردني (4)=(1)-(3)	النقد المتداول/الودائع الجارية (%) (5)=(4)/((3)+(2))	الودائع الجارية في فلسطين (6)	ودائع التوفير ولأجل في فلسطين (7)	إجمالي الودائع في فلسطين (باستثناء ودائع الحكومة المركزية) (8)=(6)+(7)	النقد المتداول في فلسطين (9)=(8)-(5)	عرض النقد M2 في فلسطين (10)=(9)+(7)	
2027.4	2539.1	254.7	1782.1	64.0	1278.3	2558.6	3836.9	818.2	4655.0	2006
2172.4	2660.7	262.3	1910.1	65.3	1575.3	3046.5	4621.8	1029.4	5651.2	2007
2664.8	2908.2	290.5	2374.3	74.2	1746.3	3479.2	4225.5	1296.3	6521.8	2008
2679.5	3360.0	315.1	2364.4	64.3	1969.2	3575.0	5544.2	1266.9	6811.1	2009
2843.6	3706.4	355.9	2487.7	61.2	2280.5	3815.7	6096.2	1396.5	7492.7	2010
3019.3	4252.2	367.7	2651.6	57.4	2435.3	3904.6	6339.9	1397.7	7737.7	2011
3215.0	3996.1	342.5	2872.5	66.2	2610.9	4157.4	6768.2	1728.6	8496.9	2012
3606.6	4801.8	431.3	3175.3	60.7	3822.1	3675.5	7497.2	2318.9	9816.1	2013
3804.4	5427.3	490.4	3314.1	56.0	4064.6	3970.9	8035.5	2276.3	10311.8	2014
3933.2	5947.0	547.0	3386.2	52.1	4478.7	4388.8	8867.5	2335.4	11202.9	2015
4181.3	6205.6	575.1	3606.2	53.2	4909.1	4856.8	9765.9	2610.8	12376.7	2016
4326.5	5809.0	651.3	3675.2	56.9	5093.8	5908.5	11002.3	2897.8	13900.1	2017
4296.4	5379.9	605.3	3691.1	61.7	5032.3	6379.6	11411.9	3103.4	14515.3	2018
4631.0	5691.8	656.0	3975.0	62.6	5453.8	7099.0	12552.8	3415.2	15968.0	2019
5318.8	5754.1	647.6	4671.2	73.0	5337.2	7103.5	12440.8	3894.5	16335.2	2020 Q1
5774.7	5856.6	671.8	5102.8	78.2	5612.7	7182.4	12795.2	4387.1	17182.3	2020 Q2
5906.0	6059.7	732.0	5174.0	76.2	5886.7	7311.2	13197.9	4484.5	17682.4	2020 Q3

الأعمدة (1-4) مليون دينار أردني، والأعمدة (6-10) مليون دولار أمريكي.

وجب التنويه بأن البيانات في هذا الجدول تم تحديثها بناءً على أحدث البيانات بهذا الخصوص.

ملحق رقم (2): مسح البنك المركزي (سلطة النقد)

(مليون دولار أمريكي)

ربع ثالث-20	ربع ثاني-20	ربع أول-20	ربع رابع - 19	ربع ثالث - 19	
1034.74	1096.50	1205.08	1060.85	981.71	صافي الموجودات الأجنبية
1034.74	1096.50	1205.08	1060.85	981.71	المستحقات على غير المقيمين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	المطالبات لغير المقيمين
724.40	706.30	608.35	688.02	593.96	المستحقات على شركات الإيداع الأخرى
2.92	3.61	1.2	1.20	-54.47	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
3.00	3.65	3.00	3.00	3.00	المستحقات على الحكومة المركزية
-0.09	-0.05	-1.81	-1.80	-57.47	المطالبات للحكومة المركزية
4.60	4.58	4.53	4.21	5.95	المستحقات على القطاعات الأخرى
0.06	0.02	0.06	0.05	0.11	الشركات المالية الأخرى
4.54	4.56	4.48	4.16	5.85	المستحقات على القطاع الخاص
1604.13	1652.20	1667.65	1610.99	1386.15	القاعدة النقدية (1)
1592.75	1639.43	1651.63	1593.40	1368.51	المطلوبات لشركات الإيداع الأخرى
11.38	12.77	16.02	17.59	17.64	المطلوبات للقطاعات الأخرى
2.94	3.03	3.04	3.03	3.03	مطلوبات أخرى لشركات الإيداع الأخرى
0.45	0.45	0.45	0.45	0.35	ودائع وأوراق مالية باستثناء الأسهم مستثناء من القاعدة النقدية
0.02	0.02	0.02	0.02	0.02	ودائع متضمنة في تعريف النقود بمعناه الواسع
43.0	0.43	0.43	0.43	0.33	ودائع مستثناء من تعريف النقود بمعناه الواسع
0.00	0.00	0.11	0.11	0.00	القروض
160.54	157.20	161.44	153.18	153.32	الأسهم وحقوق أخرى
-1.40	-1.88	-13.52	-13.47	-15.70	صافي البنود الأخرى

(1) تمثل جميع ودائع المصارف لدى سلطة النقد.

جدول رقم (3): مسح المصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع الأخرى)

(مليون دولار أمريكي)					
ربع ثالث - 20	ربع ثاني - 20	ربع أول - 20	ربع رابع - 19	ربع ثالث - 19	
4262.7	4095.9	3930.8	4365.6	4139.0	صافي الموجودات الأجنبية
5060.1	4889.4	4778.5	5201.5	4928.7	المستحقات على غير المقيمين
-797.4	-793.5	-847.7	-835.9	-789.8	المطالبات لغير المقيمين
1578.2	1651.7	1663.3	1648.3	1408.2	المستحقات على البنك المركزي
1578.2	1651.7	1663.3	1648.3	1408.2	الودائع الاحتياطية والأوراق المالية
1727.9	1382.1	1250.8	1301.8	1085.3	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
2050.8	1777.7	1627.2	1631.9	1521.6	المستحقات على الحكومة المركزية
-323.0	-395.5	-376.4	-330.1	-436.3	المطالبات للحكومة المركزية
8188.3	8206.7	7948.9	7764.9	7777.4	المستحقات على القطاعات الأخرى
57.8	59.1	58.8	57.2	55.9	الشركات المالية الأخرى
19.0	17.1	16.2	18.1	17.6	الحكومة المحلية وحكومة الولايات
7.6	8.2	8.7	8.8	8.6	الشركات العامة غير المالية
8104.0	8122.3	7865.3	7680.7	7695.3	المستحقات على القطاع الخاص
701.7	702.5	595.2	676.4	594.6	المطالبات للبنك المركزي
5878.5	5602.9	5324.2	5444.5	5281.7	ودائع القابلة للنقل حسب تعريف النقود بمعناها الواسع
7308.0	7179.4	7100.5	7090.7	6833.0	ودائع أخرى ضمن تعريف النقود بمعناها الواسع
1832.4	1868.5	1867.9	1855.2	1818.4	الأسهم وحقوق أخرى
36.5	-16.9	-94.1	13.7	-117.9	صافي البنود الأخرى

جدول رقم (4): مسح البنك المركزي والمصارف المرخصة في فلسطين (شركات الإيداع)

(مليون دولار أمريكي)

ربع ثالث - 20	ربع ثاني - 20	ربع أول - 20	ربع رابع - 19	ربع ثالث - 19	
5297.40	5188.90	5135.85	5426.43	5120.7	صافي الموجودات الأجنبية
6094.81	5986.07	5983.55	6262.33	5910.4	المستحقات على غير المقيمين
-797.41	-797.17	-847.69	-835.90	-789.8	المطالبات لغير المقيمين
9923.65	9597.46	9205.42	9072.08	8814.2	صافي المطالبات المحلية
1730.77	1385.75	1251.97	1303.00	1030.8	صافي المستحقات على الحكومة المركزية
2053.84	1781.33	1630.17	1634.92	1524.6	المستحقات على الحكومة المركزية
-323.07	-395.58	-378.20	-331.91	-493.7	المطالبات للحكومة المركزية
8192.88	8211.71	7953.46	7769.08	7783.3	المستحقات على القطاعات الأخرى
57.83	59.10	58.81	57.27	56.0	الشركات المالية الأخرى
18.97	17.12	16.20	18.15	17.6	الحكومة المحلية وحكومة الولايات
7.59	8.22	8.70	8.8	8.6	الشركات العامة غير المالية
8108.49	8127.27	7869.74	7684.83	7701.1	المستحقات على القطاع الخاص
13197.88	12795.17	12440.75	12552.80	12132.4	مطلوبات النقود بمعناها الواسع
5886.72	5612.74	5337.23	5453.82	5291.2	النقود القابلة للنقل
7311.16	7182.42	7103.53	7098.98	6841.2	ودائع أخرى
0.43	0.43	0.43	0.43	0.3	ودائع مستثناءة من تعريف النقود بمعناها الواسع
0.00	0.00	0.11	0.11	0.00	القروض
1992.91	2022.77	2029.29	2008.37	1971.7	الأسهم وحقوق أخرى
29.83	-32.01	-129.31	-63.20	-169.6	صافي البنود الأخرى